قطاعات فلسطينية معينة، او انظمة عربية ذات نفوذ. وكائناً ما كانت تلك الاقتراحات والمشاريع، يكاد يكون في حكم المؤكد ان مسألة التمثيل الفلسطيني ستحسم في اطار وفد او وفود مشتركة، اي ان هنالك «مشاركة»، على الاقل، في التمثيل. والاهم من ذلك ان المشاركة ليست اقل، بل هي اكثر ما يمكن الحصول عليه؛ ورفضها يعني الكل او لا شيء. وقد تكون النتيجة، كما حدث اكثر من مرة منذ مطلع العشرينات وحتى اليوم، لا شيء. «لا شيء» ليس بالنسبة الى الفلسطينيين، بل لبعض من يدعون تمثيلهم.

وان حدث ذلك، فالعديدون لن يشقوا أثوابهم حزناً.

واذا كان الوضع كذلك، فما الحكمة من التسرع في اعلان المواقف الحاسمة والرفض المتزمت، باللهجة البراغية ؟

وما قيل حول مسألة التمثيل الفلسطيني ينطبق، ايضاً، على اتفاق عمان، الذي اصبح بالنسبة الى بعضهم بمثابة قميص عثمان، من حيث الاصرار على المطالبة بالغائه، وكأن مثل هذا الاجراء هو باب الخلاص. والمسألة، في حقيقتها، لا تتعلق بالتمسك باتفاق عمان، او العمل به، او تجاهله واعتباره غير قائم او الغائه رسمياً، بل انها اعمق من ذلك واكثر شمولاً وتتعلق بصميم الجغرافيا والديموغرافيا الفلسطينية الراهنة.

ان اتفاق عمان لم يكن، في نواح مهمة منه، والى حد بعيد، الا تعبيراً عن الواقع الاردني ـ الفلسطيني الذي نشأ وتبلور نتيجة تطورات عميقة، سياسية وبشرية وجغرافية، خلال ما يزيد على نصف قرن. وان أُلغي ذلك الاتفاق، او بقي على حاله، فانه لن يغيّر شيئاً من هذا الواقع.

لقد نجم عن هذا الواقع، كما هو معروف، «امتزاج» الاردن بالقضية الفلسطينية، وارتباط القضية الفلسطينية بالاردن، اكثر من اي بلد آخر. فاكثر من نصف سكان الاردن، شرق النهر، هم من الفلسطينيين؛ وعلى ضفتي النهر يعيش نحو ثلثي الشعب الفلسطيني. وهذه الوقائع هي الابرز في «ملامح» القضية الفلسطينية راهناً، التي يبدو كأن «قدرها» كان ان تحسم دائماً شرقاً، كما حدث في مطلع العشرينات واوائل الثلاثينات واوائل الخمسينات، وكما حدث، ايضاً، بعد حرب العام ١٩٦٧، في سياسة «الجسور المفتوحة». وحتى في المستقبل المنظور، ستحسم القضية الفلسطينية شرقاً. فالصراع المدرج تحت بند القضية الفلسطينية يدور، بالنسبة الى الاعداء والاصدقاء، وفي اذهان العالم اجمع، حول مصير الشعب الفلسطيني والارض الفلسطينية، او ما بقي منها ذا طابع فلسطيني، في الضفة الغربية (وقطاع غزة)، وعلاقاتها الوثيقة بالارض والسكان والنظام شرق نهر الاردن. وهذا هو بيت القصيد في «علم» القضية الفلسطينية حالياً. وفي هذا الصدد، لا اهمية كبيرة، ولا وزناً عظيماً، لمخيم اليرموك، مثلاً، ولا لمهجريي دمشق ومستيسريها، ولا «لامتداداتهم» خارج «القطر السوري». وكذلك لا اهمية كبيرة للمهجر الفلسطيني بأسره، بكافة فروعه؛ فهمومه «مؤجلة» وغير مدرجة على جدول الاعمال، ولن يحين دورها الا بعد حسم الصراع الاكبر.

ولا يعني ما قدمناه، بالطبع، التمسك بالاردن ونظامه وسياساته، في مدها وجزرها، بأي ثمن؛ بل يعني، على وجه التحديد، انه، في ظل هذا الواقع الراسخ، لا بد من التعامل، بعمق وعلى مختلف الاصعدة، مع الاردن، ان تم ذلك بالتي هي احسن او التي هي اسوأ، او خليط من الاثنين؛ من قبيل «دقة» على الحافر وأخرى على المسمار، وربما ثالثة على الساق، حسب